توثيق الرواة في حالات مخصوصة عند الإمام أحمد بن حنبل وأثره في الحكم على مروياتهم

أ.د. عبد العزيز الكبيسي*

تاريخ وصول البحث: 2020/6/29م **تاريخ قبول البحث: 2020/10/26م**

ملخص

يتناول هذا البحث مسألة توثيق الراوي الضعيف في حالات معينة، وهيئات مخصوصة، وأثر ذلك في الحكم عليه، وتحديد مرتبته، ودرجة أحاديثه، والتمييز بينها عند الإمام أحمد بن حنبل، وذلك من خلال استقراء أقواله، وتتبع أحكامه في مصنفاته الحديثية المختلفة التي تعد من أقدم المصادر في العلل والرجال، ومرجعا رئيساً لمن جاء بعده، وسؤالات تلاميذه له، والمصنفات التي استقلت بجمع أقواله، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها، وإبراز مدلولاتها، ومقارنة ذلك بما عند غيره من المحدّثين والنقاد.

الكلمات المفتاحية الدالة: الجرح والتعديل– التوثيق النسبي – مناهج النقد.

Documenting the narrators in specific cases according to Imam Ahmad bin Hanbal and its impact on the judgment on their narrations

Abstract

This research deals with an important issue of the order to talk that should be cared for by the science issues, and singled out the classification, so as to need it in the shootout between the narrator, conversations, and reveals the teacher chairman of the monetary approach landmarks when Imam Jalil of the imams of the wound and the amendment, is in documenting the narrator weak in certain cases, the bodies specific, and its impact on his sentence, and to identify his rank, and the degree of his speeches, and to distinguish them, and through the extrapolation of his words, and keep track of its provisions in the various Alhdithip his works.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة، وأتم التسليم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فتتناول هذه الدراسة مسألة مهمة من مسائل النقد الحديثي التي تقوم على إبراز جوانب التوثيق والتعديل في الرواة الضعفاء الذين وثّقوا في هيئات معينة، وحالات مخصوصة، وذلك من خلال تتبع أقوال عَلَمٍ جليل من أعلام المحدثين، وإمام مبرز من النقاد المعتبرين –وهو الإمام أحمد بن حنبل– واستقراء أحكامه في كتبه الحديثية المختلفة، وتحليلها، واستخلاص النتائج منها، والكشف عن منهجيته في توثيق الرواة توثيقاً نسبياً ومقيداً، ومقارنة ذلك بما عند غيره من الأئمة المتقدمين والمتأخرين.

* أستاذ، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ويُعنى هذا البحث بالدراســـة النظرية ابتداءً، وذلك من خلال التعريف بمفهوم التوثيق النســـبي، وأهميته، وفوائد معرفته، والوقوف عليه، والوسـائل التي تؤدي إلى تلك المعرفة، وإتباع ذلك بالدراسـة التطبيقية التي تقوم على الاسـتقراء والتتبع للرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد توثيقاً نسبياً في حالات مخصوصة من خلال كتبه الحديثية المختلفة كالعلل، والسؤالات، وبيان منهجيته في ذلك التوثيق، والكشف عن الألفاظ، والصيغ التي استخدمها، وأثر ذلك في الحكم على رواة الأحاديث، وتحديد مراتبهم، ودرجة أحاديثهم.

أهداف البحث.

1- التنبيه على أهمية الاعتناء بالتوثيق النسبي الذي يقوم على توثيق الراوي في حالة معينة وهيئة مخصـوصـة، ومعرفة ذلك عند الحكم على أحاديثه، وتصحيح ما يقع فيه بعض المتأخرين والمعاصرين من المشتغلين بالحديث في حكمهم على الراوي الموثق نسـبياً بالثقة المطلقة، أو الضـعف المطلق، بناءً على إطلاقات السـابقين، وعدم تنبههم لمناسـبة القول أو الحالة التي وُثّق فيها ذلك الراوي أو ضـعّف، مما يترتب على ذلك تصـحيح حديث ضـعيف أحياناً، أو تضـعيف حديث صحيح أحياناً أخرى.

2- الإســـهام في إثراء المكتبة الحديثية ببحث يكشـــف عن بعض ملامح المنهج لإمام من أئمة الجرح والتعديل، وذلك من خلال التعريف بمصطلح حديثي، لم يلق نصيبه من الدراسة والبيان، على الرغم من أهميته في الكشف عن مراتب رواة الأحاديث، والوقوف على ألفاظه، ووسائل معرفته.

3- الكشف عن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد في كتبه المختلفة في حالات معينة وهيئات مخصـوصـة، وبيان الصـيغ التي استخدمها في ذلك، وتوجيه أحكامه في ذلك.

4- إبراز جانب من جوانب المنهج النقدي عند الإمام أحمد بن حنبل، وبيان طريقته في توثيق الرواة توثيقاً نسـبياً، ودراسـته الدقيقة الكاملة لأحوال الراوي، والتمييز بينها.

منهجية البحث.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، فقد سلكت فيه المنهج الاستقرائي والتحليلي النقدي وفق الخطوات الآتية:

1- دراسة تمهيدية في بيان مفهوم التوثيق النسبي، وأهمية معرفته، ووسائل تلك المعرفة.

2- استقصاء الرواة الذين وثقهم الإمام أحمد في حالات معينة وهيئات مخصوصة، وجمعهم من خلال تتبعهم في كتبه الحديثية المختلفة، والاقتصار على ذكر نماذج منهم، والإشارة إلى بقيتهم في الهامش؛ وذلك نظراً لطبيعة البحوث، ومحدودية عدد صفحاتها، وشروط نشرها في المجلات المحكمة.

3- تصنيف هؤلاء الرواة في مجموعات منفصلة على حسب اشتراكهم في المناسبة أو الوصف الذي يجمعهم عليهم، والصيغة التي تشملهم.

4- بيان منهجية الإمام أحمد في توثيق هؤلاء الرواة، والكشف عن الألفاظ والصيغ التي استعملها في أحكامه تلك، والمناسبات التي قيلت فيها.

خطة البحث.

اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وذلك على النحو الآتي:

تمهيد: في بيان مفهوم التوثيق النسبي، وأهمية معرفة مراتب الراوة، وعناية المحدّثين ببيان نسبية الضبط في الحكم عليهم.

المبحث الأول: توثيق الراوي في روايته عن بعض شيوخه.

المبحث الثاني: توثيق الراوي إذا حدّث من كتابه دون حفظه.

المبحث الثالث: توثيق الراوي في نوع معيّن من الأحاديث.

المبحث الرابع: توثيق الراوي في بلد معيّن دون غيره من البلدان.

المبحث الخامس: توثيق الراوي في زمن معيّن دون غيره من الأزمان.

وأمّا الخاتمة، فقد اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها.

الدراسات السابقة.

لم أقف على دراسة مستقلة – في حدود علمي– بيّنت منهجية الإمام أحمد بن حنبل في كتبه الحديثية المختلفة في هذا الباب، وكشفت لنا عن أحكامه على الرواة الموثقين نسبياً والوقوف على المناسبة التي أصدر فيها ذلك التوثيق.

وقد وقفت على بعض الدراسات والبحوث التي تناولت مسألة التوثيق أو التجريح النسبي من غير حصر بمنهج إمام معين، أو تناولت منهج إمام من أئمة الحديث سوى الإمام أحمد –رحمه الله تعالى–، ومن تلك الدراسات والبحوث:

1- الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الراوية عنهم في الكتب الستة للدكتور محمد الحوري، أطروحة دكتوراه في قسم أصول الدين بكلية الشريعة في جامعة اليرموك الأردنية.
2- ألفاظ المفاضلة في الجرح والتعديل للدكتور محمد عيد محمود الصاحب، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية.
3- التجريح النسبي في بعض الأمكنة دون بعض ممن خرّج لهم البخاري في صحيحه، بحث تقدمت به الدكتورة زكرية بنت أحمد محمد غلفان للمشاركة في مؤتمر الانتصار للصحيحين في الجامعة الأردنية، 14–15 يوليو 2010م.

حدود البحث.

الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد بن حنبل توثيقاً نسبياً في حالات معينة وهيئات مخصوصة في الكتب الآتية:

1- العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله.
2- سؤالات المروذي للإمام أحمد.
3- سؤالات صالح بن أحمد للإمام أحمد.
4- سؤالات الميموني للإمام أحمد.
5- سؤالات أبي السجستاني للإمام أحمد بن حنبل.
6- سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد الأثرم للإمام أحمد بن حنبل.
7- مرويات الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في غير كتابه السؤالات، جمع محمد بن علي الأزهري.

8- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري.
9- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي.
10- المنتخب من العلل للخلال لابن قدامة المقدسي.

راجياً المولى ﷻ أن يعصم القلم من الزلل، والنفس من الهوى، إنّه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمهيد:

في بيان مفهوم التوثيق النسبي وأهمية معرفة مراتب الراوة، وعناية المحدّثين ببيان نسبية الضبط في الحكم عليهم.

أ) التوثيق النسبي لغةً:

التوثيق لغة: الإحكام مأخوذ من" وَثُقَ الشَّـــيْءُ بِالضَّـــمِّ وَثَاقَةً قَوِيَ وَثَبَتَ فَهُوَ وَثِيقٌ ثَابِتٌ مُحْكَمٌ وَأَوْثَقْتُهُ جَعَلْتُهُ وَثِيقاً[1]. "والوَثِيقةُ في الأَمر إحْكامه"، "واسْتَوْثَقَ منه: أَخَذَ الوَثيقَةَ"[2].

والوثيقة: بفتح الواو والقاف وكسر الثاء جمع وثائق، من وثق –بضم الثاء– الشيء: ثبت وقوي وصار محكماً"[3]. والوَثِيقة الإحكام"[4].

قال ابن منظور: الثقة: مصدر قولك وثِق به يثِق، بالكسر فيهما، وثاقة و ثقة ائتمنه ... ووثقت فلاناً إذا قلت إنه ثقة"[5] والمواثقة: المعاهدة[6].

ومما تقدم يتبين لنا أن التوثيق في اللغة يأتي لمعانٍ كثيرة منها: الائتمان، والشد، والإحكام، والعهد.

وأما لفظ نسبيّ: فهو اسم منسوب إلى نِسْبَة، وهو أَمرٌ مُقَيَّدٌ بغيره مرتبط به؛ عكسه مُطلَق.

قال الجرجاني: النسبة إيقاع التعلق بين الشيئين[7].

ب) التوثيق النسبي اصطلاحاً:

لم تتعرض كتب السابقين لبيان مصطلح التوثيق النسبي من حيث التأصيل والتنظير، ولكنها فاضت بكثير من الأحكام النسبية التي توثّق بعض الرواة الضعفاء في حالات معينة، واعتبارات مخصوصة.

ومن خلال استقراء صنيع المحدثين في هذا الباب يمكن القول إنّ التوثيق النسبي هو توثيق الراوي الضعيف توثيقاً جزئياً مقيّداً بشيء معين، يُنسب إليه ذلك التوثيق، ويرتبط به من غير إطلاق.

وقد قرر المحدثون أنّ مما يعين على معرفة العلل معرفة مراتب الرواة، والترجيح بينهم، والجمع بين رواياتهم على أسس علمية وقواعد منهجية، والنظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه، ودرجاتهم في الحفظ، ومن يقدّم منهم عند الاختلاف والاضطراب، ومن عُرِف منهم بكثرة ملازمته لشيخه، ومعرفته لحديثه، وتثبته فيه، ومن هنا نلحظ حضّ جهابذة النقاد على ضرورة الاعتناء بذلك.

قال ابن رجب: "معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف"[8].

واستبعد الحافظ العلائي أنْ يكون الناقد مُعِلاً حتى يكون مدركاً لمراتب الرواة بقوله: "ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غائصا، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة"[9].

ولو أنعمنا النظر في كتب الجرح والتعديل لوجدنا أن بعض الرواة الثقات قد تكلم فيه نقاد الحديث بسبب روايته عن غير أهل موطنه، أو في روايته عن بعض الشيوخ؛ كما نجد بعض الرواة الضعفاء الذين وثقهم النقاد في بلد دون آخر أو شيخ بعينه دون غيره، أو زمان دون زمان، وهكذا، ومن كانت معرفة الرواة ومواطن الضعف والقوة من أسس علم العلل، ودراسة الأسانيد، والحكم على الأحاديث، وفي ذلك يقول ابن رجب: "اعلم أنَّ معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

الوجه الأول: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن، لأنَّ الثقات والضعفاء قد دُوِّنوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف... وهذا هو الذي يحصل من معرفته، وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[10].

كما أنّه لا خلاف بين المحدّثين في أنّ درجة ضبط الرواة تتفاوت قوة وضعفاً من راوٍ لآخر، وأنّ بعضهم أحفظ للأحاديث، وأثبت من بعض، وهذا يدل على كون الضبط أمراً نسبياً يتفاوت بتفاوت مقدار عناية الرواة بمروياتهم، ودقة ضبطهم.

وقد يكون حفظهم وضبطهم وإتقانهم لما يروونه مطلقاً يشمل جميع أحوالهم.

كما قد يكون ذلك الضبط مقيّداً ببعض شيوخ الراوي، أو ببلد دون آخر، أو زمن دون أزمان أخرى، وغير ذلك من الأحوال المقيدة التي تفيد التوثيق النسبي.

ومن هنا نجد عناية نقاد الحديث ببيان ذلك، والكشف عنه، وكتب الجرح والتعديل والعلل مليئة بالنماذج الكثيرة التي لا حصر لها، والتي تدل على ذلك الاعتناء.

وستجد في بحثنا هذا جانباً من ذلك الاهتمام، وتلك العناية من خلال منهجية الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– في توثيق الرواة توثيقاً نسبياً.

المبحث الأول:
توثيق الراوي في روايته عن بعض شيوخه.

قد يكون الراوي ضعيفاً في روايته، غير متقن لها، ولا يحسن أداءها على وجهها الصحيح، ومع ذلك فقد يكون هذا الراوي قوياً في بعض شيوخه، نظراً لطول ملازمته لهم، أو شدة تحريه لحديثهم، وضبطه وإتقانه له، فيكون توثيقه نسبياً مقيداً بهؤلاء الشيوخ دون غيرهم، ومن الرواة الذين قيّد الإمام أحمد توثيقهم بهذا الوصف:

1) <u>إسماعيل بن عياش الحمصي:</u>

حيث وثّق الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– روايته عن شيوخه الشاميين خاصة، وضعّفه فيما سواهم من أهل المدينة، وغيرهم.

وفي ذلك يقول المروذي: سألته –يعني أبا عبد الله –عن إسماعيل بن عياش، فحسّن روايته عن الشاميين. وقال:

وفيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم"[11].

وقال أبو داود: "وسألت أحمد عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: ما حدّث عن مشايخهم. قلت: الشاميين؟ قال: نعم، فأما حديث غيرهم عنده مناكير"[12].

ولعل سبب توثيق إسماعيل بن عياش في شيوخه من أهل الشام كونه من أهل الشام، وانتسابه إليهم، فكان ذلك سبباً لاشتغاله بحديثهم، وطريقاً لدرايته به، فضلاً عن توافر كتبه وحضورها بين يديه، وأما سبب تضعيفه في غيرهم، فيعود إلى كثرة غلطه في حديثهم كما بيّن الإمام أحمد، ولعل ذلك بسبب ضياع كتبه، كما ذكر هذا يحيى بن معين، فكان يحدّث من حفظه، فوقع منه الوهم والتخليط في حديثه.

وقد وافق الإمامَ أحمد على ذلك التوثيق النسبي والتقييد كلٌ من: ابن المديني، وابن معين، والبخاري، وعمرو الفلاّس، وأبو زرعة، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[13].

وأطلق الإمام النسائي القول بتضعيفه[14].

وقد صحّح الإمام أحمد بعض روايات إسماعيل التي رواها عن شيوخه من أهل الشام، وأعلّ بعضاً آخر من مروياته عن غيرهم من أهل الأمصار.

ومن ذلك: قال عبد الله: "سألت أبي عن حديث حدثناه الفضل بن زياد، الذي يقال له: الطساس. قال: حدثنا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: "لا يقرأ الجنب والحائض شيئًا من القرآن". فقال أبي: هذا باطل، أنكره على إسماعيل بن عياش، يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش"[15].

وهذا الحديث قد أخرجه الترمذي في جامعه برقم 131، وابن ماجه في سننه برقم 596، والبزار في مسنده 5925، والخطيب في "تاريخ بغداد 145/2، والعقيلي في الضعفاء: 31، وابن عدي في الكامل: 10/2، والدارقطني في سننه 117/1، والبيهقي في سننه الكبرى برقم 422، وابن عساكر في تاريخ دمشق: 2/244/1 وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن شيخه موسى بن عقبة، وشيخه موسى: ثقة مدنيٌ.

وقد أعلّ الإمام أحمد الحديث بابن عياش، حيث وهم في هذا الحديث، وشيخه هنا هو موسى بن عطية، وهو مدني، وقد تقدمت الإشارة إلى ضعف حديثه عنهم، وبالسبب نفسه أعله الإمام البخاري حيث قال: "روى هذا إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة، ولا أعرفه من حديث غيره، وإسماعيل منكر الحديث عن أهل الحجاز وأهل العراق"[16].

2) <u>بقية بن الوليد الحمصي:</u>

اختلف المحدّثون في الاحتجاج بحديثه، فقبله الإمام أحمد فيما حدّث به عن شيوخه الثقات، وردّه في غيرهم، ووافقه على ذلك جمهورهم، حيث وثّقوه فيما سمعه من الثقات دون الضعفاء[17].

قال أبو داود: "ذُكِر لأحمد ابن عياش، وبقية. قلتُ: تعتد بشيء من حديثه؟ قال: إذا حدّث عن شيوخه الثقات أراه عندي بقية"[18].

وقال عبد الله: قال أبي: "بقية إذا حدّث عن المعروفين مثل بحير بن سعد، وغيره (قُبل)"[19].

وقال عبد الله: سُئِل أبي عن بقية، وإسماعيل بن عياش. فقال: بقية أحب إلي، وإذا حدّث بقية عن قوم ليسوا بمعروفين، فلا –يعني تقبلون–"[20].

فميّز الإمام أحمد فيما تقدّم من أقوال بين نوعين من مرويات بقية بن الوليد، فقبل النوع الأول منها، وهو ما حدّث به عن شيوخه الثقات المعروفين، وردَّ ما كان عن سواهم من الضعفاء.

ومن مرويات الإمام أحمد لبقية: حدثنا حيوة بن شـــريح ويزيد بن عبد ربه قالا: حدثنا بقية بن الوليد قال حدّثني بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن بن عمرو السلمي عن عتبة بن عبد السلمي أنّه حدّثهم أنّ رجلاً سأل النّبي ﷺ فقال: كيف كان أول شأنك يا رسول الله؟ قال: كانت حاضنتي من بني سعد بن بكر"[21].

وهذا الحديث قد أخرجه الإمام أحمد مطولاً في مسنده برقم 17685 من طريق بقية بن الوليد عن بحير بن سعد به، ومن هذا الطريق أخرجه الحاكم في مستدركه أيضاً برقم 4230، وقال: "هذا حدث صحيح على شرط مسلم" ووافقه الذهبي، وحسنّه الهيثمي في مجمع الزوائد 222/8.

وقد سكت عليه الإمام أحمد في كتابه العلل، ولم يضعّفه؛ لأنّه من رواية بحير بن سعد وهو من شيوخه الثقات، وقد تقدّم ذكر الإمام أحمد لحكم مرويات بقية عنه.

3) <u>عباس بن الفضل:</u>

حيث صحّح الإمام أحمد حديثه عن أربعة من شيوخه الثقات، وهم خالد الحذّاء، وداود بن أبي هند، وشعبة ابن الحجاج، ويونس بن عبيد، فقال: "ما أنكرتُ من حديث عباس الأنصاري إلاّ حديثاً واحداً عن سعيد، عن قتادة، عن عكرمة، أو جابر بن زيد، عن ابن عباس، عن كعب. قال: قال لي: "يا ابن عباس، يلي من ولدك رجل ..."، وقصَّ الحديث. قال أبي: أما حديثه عن يونس، وخالد، وداود، وشعبة صحيح، ما أرى بحديثه بأس، إلاّ هذا الحديث، حديث سعيد، هو عندي كذب باطل. قال أبي: وكان من أصحاب سعيد"[22].

وهذا يدل على أنّ الإمام أحمد قد سبر حديث الراوي، واختبره، وميّزه، فقبل حديثه إذا حدّث عن هؤلاء الأربعة من شيوخه الذين ذكرهم، وهم من ثقات البصرة، وفيه إشارة إلى استقامة حديثه عن البصريين؛ وذلك لأنّه كان يحدّث عنهم من كتابه لا من حفظه، كما حكاه الحافظ ابن حبان، حيث قال: " أتى بأشياء لا تشبه أحاديث الثقات، كأنّه كان يحدّث عن البصريين من كتابه، وعن الكوفيين من حفظه، فوقع المناكير فيها من سوء حفظه"[23].

وأكده ابن عدي حيث قال: "حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين"[24].

وأما جمهور النقّاد من المحدّثين فقد أطلقوا القول بتضعيفه من غير تمييز، كابن المديني، وابن معين، والبخاري، والنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[25].

وهذا الإطلاق فيما يبدو لي الأولى أن نحمله على التقييد الذي ذكره الإمام أحمد؛ وذلك لما تقدم من استقامة حديثه عن أهل البصرة.

هذا ولم يروِ الإمام أحمد له شيئاً في المسند، ولكن ولده عبد الله أخرج حديثه عن غير هؤلاء الرواة الثقات، حيث ذكر له روايته من طريق هشام بن زياد القرشي[26].

4) <u>محمد بن حميد بن حيان:</u>

لم يطلق الإمام أحمد القول توثيقاً أو تضـــعيفاً في محمد بن حميد، بل ميّز بين حديثه عن أهل العراق حيث قال بقبوله ووثّقــه فيه، وحديثه عن أهل بلده فردَّه، وضعّفه، فقال "إذا حدّث عن العراقيـــن يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدّث عن أهل
بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره، أتى بأشياء لا يعرف، لا يدري ما هي"[27].

وقال أيضاً: "أما حديثه عن ابن المبارك، وجرير فهو صحيح، وأما حديثه عن أهل الري فهو أعلم"[28].

وقد خالف بذلك الإمامُ أحمد الجمهورَ الأعظم من المحدّثين الذين قالوا بتضـــعيفه، ومنهم أهل بلده كأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين[29]، وهو الصــواب؛ لأنّ أهل بلده أدرى بحديثه، فضــلاً عن كون الجرح الوارد فيه كان مفسّــراً، فهو مقدّم على تعديله.

وقد اعتذر الإمام ابن خزيمة عن الإمام أحمد في توثيق حديث حميد الرازي عن العراقيين بقوله: "إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً"[30].

وهذا ما حدث فعلاً فيما بعد يوم أن عرف الإمام حاله، وأخبره أبو زرعة، ومحمد بن مسـلم بن وارة: "صــح عندنا أنّه يكذب"، فتراجع عن توثيقه السالف.

قال ابنه عبدالله قال: "رأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر ابن حميد نفض يده"[31].

ولعل هذا هو السبب في عدم إخراج روايته في كتابه المسند.

5) <u>محمد بن خازم:</u>

حيث وثّقه الإمام أحمد في شيخه الأعمش خاصة، وضعّفه في غيره.

فقال: " أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب، لا يحفظها حفظًا جيدًا"[32].

وقال أيضاً: "أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى"[33].

وقد وافقه على ذلك التوثيق النسبي: ابن معين[34]، وابن خراش[35]، والذهبي[36]، وابن حجر[37].

وخالفه العجلي[38]، والنسائي[39]، وابن حبان[40]، فأطلقوا القول بتوثيقه.

والذي يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الإمام أحمد من توثيق روايته عن الأعمش خاصـــة؛ وذلك لكثرة اهتمام أبي معاوية بروايته، وعنايته بها، وملازمته له عشرين عاماً، فصار من أحفظ أصحابه لحديثه، حتى قال هو عن نفسه عندما كان يُســـأل عن أحاديث الأعمش: "قد صـــار حديث الأعمش في فمي علقماً، أو هو أمر من العلقم، لكثرة ما يردد عليه حديث الأعمش"[41].

وقال أيضاً: "البصراء كانوا عليّ عيالاً عند الأعمش"[42].

وقد أخرج له الإمام أحمد أحاديث عدة من طريق شـــيخه الأعمش[43]، كما أخرج له بعض مروياته عن شـــيوخه الآخرين[44].

6) <u>محمد بن مصعب القرقساني:</u>

ميّز الإمام أحمد بين ما حدّث به محمد بن مصعب عن شيوخه توثيقاً وتضعيفاً، فكان يصحّح حديثه عن شيخه الأوزاعي، ويضعّفه فيما يرويه عن شيخه حماد بن سلمة.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول: حديث القرقساني –قال أبو داود: يعني محمد بن مصعب القرقساني– عن الأوزاعي، مقارب، وأما عن حماد بن سلمة ففيه تخليط، قلت لأحمد: تحدّث عنه، أعني القرقساني؟ قال: نعم"[45].

وقد قبل الامام أحمد حديثه عن الأوزاعي، لملازمته الطويلة له، وعنايته بحديثه، حتى صار متقناً له، وها هو يقول عن نفسه: "كنت آتي الأوزاعي فيحدّث بثلاثين حديثًا، فإذا تفرّق الناس عرضتها عليه، فلا أخطئ فيها، فيقول الأوزاعي: ما أتاني أحفظ منك"[46].

وهذا القول يؤكد صحة ما ذهب إليه الإمام أحمد من قبول حديثه عن الأوزاعي، وتوثيقه فيه خاصة.

وقد اعتمد الهيثمي هذا التوثيق النسبي في بعض أحكامه في كتابه: "مجمع الزوائد" حيث علّق على حديث: "يخرج الدجّال من يهود أصبهان..." بقوله: "رواه أحمد وأبو يعلى من رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي، وروايته عنه جيدة"[47].

وخالفه في ذلك صالح بن محمد الملقب جزرة فقال: "ضعيف في الأوزاعي"[48]، وقال أيضاً: "عامة أحاديثه عن الأوزاعي مقلوبة وقد روى عن الأوزاعي غير حديث كلها مناكير، وليس لها أصول"[49].

وحديث: "يخرج الدجال من يهود أصبهان.." أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم 13368 من طريق محمد بن مصعب عن الأوزاعي، ومن طريق محمد بن مصعب أخرجه أبو يعلى في مسنده أيضاً برقم 3639، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي آنفاً.

وقد أطلق القول بتضعيفه: يحيى بن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والخطيب، وابن خراش[50].

وقد أخرج الإمام أحمد حديثه في المسند، ولا سيما من طريق شيخه الأوزاعي[51]، ولم يروِ له من طريق شيخه حماد بن سلمة، ولعل ذلك للسبب الذي ذكره آنفاً.

المبحث الثاني:
توثيق الراوي إذا حدّث من كتابه دون حفظه.

الضبط عند أهل هذا الفن ينقسم إلى: ضبط صدر، وضبط كتاب. وضبط الصدر: أن يكون الراوي يقظاً غير مُغَفَّل، وذلك بأن يحفظ ما سمعه ويُثْبِتُه بحيث يتمكّن من استحضاره متى شاء، مع علمه بما يحيل المعاني إن روى بالمعنى.

وضبط الكتاب: صيانته لديه منذ سمع فيه، وصحّحه إلى أن يُؤَدِّيَ منه[52].

وقد اعتمد بعض المحدثين فيما تحملوه عن شيوخهم على كتبهم، واتكلوا عليها، وضبطوا مروياتهم فيها، وكانوا يؤدون منها، فإذا انتقلوا إلى حفظهم بسبب فقدانهم لتلك الكتب التي دونوا فيها أحاديثهم، أو عدم اصطحابهم لها في رحلاتهم، وقع منهم الخطأ والوهم فيما يروون.

وهذا يعني أنّ الراوي قد لا يكون ضابطاً لحديثه إذا حدّث من حفظه، ولكنه يكون متقناً له إذا حدّث من كتابه، ومن هنا نجد أنّ الإمام أحمد يوثّق الراوي أحياناً توثيقاً نسبياً مقيّداً بحال تحديثه من كتابه دون حفظه، ومن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد هذا النوع من التوثيق:

1) <u>إسحاق بن يوسف المعروف بالأزرق:</u>

وثّق الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– شيخه إسحاق بن يوسف حيث قال –كما في رواية أبي داود عنه "إسحاق –يعني الأزرق–، وعباد بن العوام، ويزيد كتبوا عن شريك، بواسط، من كتابه كان قدم عليهم في حفر نهر. قال أحمد: كان

شريك رجلاً له عقل، فكان يحدّث بعقله. قال أحمد: "سماع هؤلاء أصح عنه". قيل: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: "إي والله ثقة"[53].

ولكن لا يُحمل هذا التوثيق على إطلاقه، بل يقيّد بما حدّث به من كتابه كما يدل على ذلك سياق الرواية، وما احتف بها من قرينة، وأمّا ما حدّث به من حفظه فهو ضعيف، يدل على ذلك قول الإمام أحمد نفسه: " كان الأزرق حافظًا، إلا أنّه كان يخطئ"[54].

وقد أطلق القول بتوثيقه: العجلي، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة، وأبو حاتم، وابن حبان، والبزار، والخطيب، وابن حجر، وغيرهم[55].

2) <u>جرير بن حازم:</u>

ضعّف الإمام أحمد ما حدّث به جرير بن حازم بمصر؛ لأنّه لم يكن يحدّث هناك من كتابه، وإنما اتكل على حفظه، فوقع منه الوهم والخطأ.

قال الأثرم: قال أحمد: "جرير بن حازم، حدّث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ"[56]. فقيّد الضعف في حديثه إذا كان من حفظه، ولعل الوهم الحاصل في حديثه بمصر أنّ ارتحاله إليها في سن الكهولة[57]، ولم تكن معه كتبه، فكان يحدّث من حفظه، فوقع منه ذلك الوهم.

ووافق الإمامَ أحمد فيما ذهب إليه من تمييز لحديثه: ابنُ حبان حيث قال: "كان يخطئ، لأنّ أكثر ما يحدّث من حفظه"[58]، وابن حجر[59]، وغيرهما.

وأما العجلي، والنسائي، وأبو حاتم، وابن عدي – باستثناء روايته عن قتادة– والذهبي، فقد أطلقوا القول بتوثيقه من غير تقييد، وكانوا يروون أن هذه الأوهام تغتفر إذا ما قورنت بسعة ما روى[60].

وقد وردت أحاديث عدة في "العلل" أعلّها الإمام أحمد بسبب خطأ جرير فيها من إرسال، أو وصل، أو وقف، أو رفع، وكان الصواب فيها خلاف ذلك[61].

3) <u>عبد العزيز بن محمد الدراوردي:</u>

وثق الإمام أحمد عبدَ العزيز الدراوردي إذا حدّث من كتابه، وردّ حديثه إذا حدّث به من حفظه. قال أبو داود: سمعتُ أحمد ذكر الدراوردي. فقال: "كتابه أصح من حفظه"[62]. وقال أيضاً: "إذا حدّث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدّث من كتابه فنعم"[63] وقد أعلّ الإمام أحمد بعض الأحاديث بناءً على هذا التمييز في حديث الدراوردي، ومن ذلك:

قال أبو داود: "سمعتُ أحمد ذكر حديث الدراوردي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: "أنّ النبي ﷺ كان يُستعذب له الماء من بيوت السُّقيا"؟ فقال: "هذا أُراه ريح، وسمعت أحمد ذكر هذا الحديث فقال: ليس هذا – يعني هذا الحديث – في كتاب الدراوردي، وكان يحدّثه حفظاً، فقال أحمد: "كتابُه أصح من حفظه"[64].

وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في مسنده برقم 24373، كما أخرجه ابن راهويه في مسنده برقم 841 وأبو داود في سننه برقم 3735 وغيرهم من طريق الدراوردي به.

وقد أعلّه الإمام أحمد بقوله: "هذا أُراه ريح" كما تقدّم كناية عن ضعفه، وبيّن أن سبب ذلك يعود إلى كونه ليس في كتاب الدراوردي، وإنما كان يحدّث به من حفظه، وإذا حدّث من غير كتابه فإنّه يقع في الوهم.

وقد وافقه على هذا النوع من التوثيق النسبي: الحافظ أبو زرعة الرازي حيث قال عنه: "سيء الحفظ، ربما حدّث من حفظه الشيء فيخطئ"[65].

ويحيى بن معين حيث قال: "الدراوردي ما روى من كتابه فهو أثبت من حفظه"[66].

وقد أطلق القول بتوثيقه كل من: مالك بن أنس، وابن معين، والعجلي، وغيرهم[67].

4) **عبد الواحد بن واصل السدوسي.**

أطلق الإمام أحمد القول بتضعيفه في بعض رواياته فقال عنه: "أخشى أن يكون ضعيفاً"[68].

ولكن هذا التضعيف كما يبدو لي لا يُحمل على إطلاقه، بل يقيّد ذلك بحال تحديثه من حفظه، وأمّا إذا حدّث من كتابه فإنّه ثقة بهذا الاعتبار، وتلك النسبة، يدل على ذلك قول الإمام أحمد نفسه –كما في رواية الأثرم–: "أبو عبيدة الحداد، لم يكن صاحب حفظ، وكان كتابه صحيحاً"[69].

وقال أيضاً: "أبو عبيدة، كان صاحب شيوخ. قيل لأبي عبد الله: أبو داود أين هو من أبي عبيدة؟ فقال: أبو داود أعرف بالحديث، وأبو عبيدة لم يكن صاحب حفظ، إلا أنّ أبا عبيدة كان كتابه صحيحاً"[70].

وقد أطلق القول بتوثيقه كل من: العجلي، ويعقوب بن شيبة، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، وذكره ابن حبان في الثقات، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم[71].

والذي يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الإمام أحمد من تمييز لحديث أبي عبيدة الحداد، وتفريق بين ما حدّث به من حفظه، وما حدّث به من كتابه، يؤيد ذلك ما اعتمده ابن أبي حاتم في ترجمته له[72] حيث لم يورد فيها سوى قول الإمام أحمد، واقتصر عليه.

ولم أجد في كتب العلل للإمام أحمد، أو في أجوبته على أسئلة تلاميذه نماذج يمكن أن يُستشهد بها على هذا التفريق في حديث أبي عبيدة الحداد.

المبحث الثالث:
توثيق الراوي في نوع معيّن من الأحاديث.

قد يوثّق الإمام أحمد بعض الرواة في نوع معين من أحاديثهم التي حدّثوا بها دون غيرها، ومن أولئك الرواة الذين وثّقهم هذا النوع من التوثيق:

1) **إسماعيل بن مسلم المكي البصري.**

ضعّف الإمام أحمد أحاديث إسماعيل المكي، ووصفها بالنكارة، ولكنه استثنى من ذلك ما يرويه عن الحسن البصري في القراءات، واحتج به. قال عبد الله بن أحمد: سمعته يقول: "إسماعيل بن مسلم المكي، ما روى عن الحسن في القراءات، فأما إذا جاء إلى المسندة التي مثل حديث عمرو بن دينار، يسند عنه أحاديث مناكير، ليس أُراه بشيء، وكأنه ضعّفه، ويسند عن الحسن، عن سمرة أحاديث مناكير"[73].

فجعل الإمام أحمد لمرويات إسماعيل عن الحسن البصري في القراءات نظرة خاصة، واستثناها من عموم مروياته، وأشار إلى قبولها والاعتداد بها، وقد انفرد الإمام أحمد بهذا النوع من التوثيق. وضَعفُ إسماعيل المكي يكاد أن يكون موضع إجماع بين نقاد الحديث[74] من غير تمييز بين مروياته.

2) **رشدين بن سعد بن مفلح المصري.**

حيث قَبِلَ الإمام أحمد مروياته في أحاديث الرقائق دون غيرها، فقال: "رشدين ليس به بأس في الأحاديث الرقاق"[75].

وبهذا القول نستطيع توجيه ما ورد عن الإمام أحمد من أقوال مختلفة في رشدين، وتضعيفه له تارة[76]، وتوثيقه تارة أخرى[77]، وذلك بأن نحمل توثيقه له على ما يرويه في باب الرقائق ونحوها، ويُحمل تضعيفه له على سائر مروياته فيما سوى ذلك.

والذي يبدو لي أنّ سبب قبول الإمام أحمد لروايات رشدين في الرقائق دون غيرها يعود إلى مذهبه المشهور في هذه المسألة، حيث يرى التساهل في هذا النوع من الأحاديث، وفي ذلك يقول: "إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد"[78].

وقد انفرد الإمام أحمد بهذا التفصيل في مرويات رشدين، واعتمده الحافظ الهيثمي في بعض أحكامه الحديثية في كتابه "مجمع الزوائد" حيث قال في معرض تعليقه على حديث أورده: "وفيه رشدين بن سعد، وحديثه في الرقاق ونحوها حسن، وبقية رجاله ثقات"[79] ولم يشاركهما في ذلك أحد من الأئمة، حيث أطلقوا القول بتضعيفه كابن معين، والبخاري، والنسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، وابن حجر، وغيرهم[80].

المبحث الرابع:
توثيق الراوي في بلد معين دون غيره من البلدان.

من أنواع التوثيق النسبي التي يُوثّق بسببها الراوي الضعيف: قيد البلد والمكان، فقد يوثّق الإمام أحمد الراوي في روايته عن أهل بلد، لكونه قد حفظ حديثهم، وأتقنه، ويضعّفه في روايته عن أهل بلد آخر، وقد كشف الإمام أحمد عن هذا الجنس من الرواة الذين وثّقوا في بلدان معينة، وأماكن مخصوصة، فقُبِلتْ رواياتهم في تلك البلدان والأمصار دون غيرها.

ومن خلال التتبع والاستقراء نجد أنّ لتوثيق الرواة في مكان ما دون غيره أسباباً عديدة، منها: إتقان أولئك الرواة لحديث تلك البلاد، وحفظهم له، أو أنّ رحلاتهم إليها، وتحدّيثهم عن أهلها كانت في حال الشباب والصبا، فتكون ذاكرتهم وقتئذ في أحسن أحوالها، فيضبطون ما رووه عنهم، أو لطول مكثهم بين ظهرانيهم، أو لانتسابهم إليها، فيكونون ضابطين لحديث أهلها، متقنين له، بسبب تلك المجاورة، وذلك الانتساب، وغير ذلك من الأسباب.

ومن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد في بلد معيّن دون غيره من البلدان:

1) **إسماعيل بن عياش الحمصي.**

قال أبو داود: وسألتُ أحمد عن إسماعيل بن عياش؟ فقال: "ما حدّث عن مشايخهم. قلتُ: الشاميين؟ قال: نعم، فأمّا حديث غيرهم عنده مناكير"[81].

وقال المروذي: سألته –يعني أبا عبد الله– عن إسماعيل بن عياش، فحسّن روايته عن الشاميين. وقال: "هو فيهم أحسن حالاً مما روى عن المدنيين وغيرهم"[82].

وقد قَبل الإمام أحمد راوية إسماعيل بن عياش عن أهل بلده من الشاميين خاصة دون غيرهم، وذلك لإكثاره الرواية عنهم، وإتقانه لحديثهم، وضعّف حديثه عن غيرهم فضعيف عنده، وذلك لضياع كتابه، فكان يحدّث من حفظه، فوقع منه الخلط في حديثه، كما ذكر ذلك ابن معين[83].

كما أنّ روايته عن أهل بلده كانت في صباه وحداثة سنه، فكان متقناً لها، وأمّا ما حدّث به عن غيرهم من الغرباء فكان في حال كبره وشيخوخته، فوقع منه الخلط، حتى أدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن في المتن كما قال ابن حبان[84].

وبذلك التمييز والتقييد يمكن لنا أن نوجّه قول الإمام أحمد –في بعض الروايات عنه– في إسماعيل: "ثقة" ونقيّد ذلك الاطلاق بما تقدم من تخصيص ذلك برواياته عن أهل بلده الشاميين.

كما يُقيّد إطلاق تضعيفه الوارد في قول البخاري: "ونهى أحمد عن حديثه"[85] بأنّه محمول على ما سوى مروياته عن أهل الشام.

وقد وافقه على ذلك: علي بن المديني والبخاري[86]، ودحيم، وابن معين[87]، وأبو زرعة[88]، وعمرو بن علي الفلاّس، والفسوي[89]، وابن عدي[90]، والعقيلي[91]، والذهبي[92]، وابن حجر[93]، وغيرهم.

وهو الراجح لديّ لما تقدّم من تعليل ذلك، خلافاً لمن أطلق القول بتضعيفه، وعدم الاعتداد برواياته مطلقاً من غير تمييز كالإمام النسائي[94].

وبناءً على ما تقدم أعلّ الإمام أحمد بعض الأحاديث التي رواها إسماعيل بن عياش وضعّفها؛ لأنّها من روايته عن غير شيوخه الشاميين، ومن ذلك:

قال عبد الله: "عرضتُ على أبي حديثاً حدّثناه الفضل بن زياد الطستي، حدّثنا ابن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: "لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن"، فقال أبي: "هذا باطل –يعني أنّ إسماعيل وهم–"[95].

وهذا الحديث قد أخرجه الترمذي في جامعه برقم 131، وابن ماجه في سننه برقم 596، والبزار في مسنده 5925، والدارقطني في سننه 117/1، والبيهقي في سننه الكبرى برقم 422، وغيرهم من طرق عن إسماعيل بن عياش عن شيخه موسى بن عقبة، وشيخه موسى: ثقة مدنيٌّ[96]، وقد أعلّه الإمام البخاري بتفرد إسماعيل بن عياش به عن موسى ابن عقبة، وهو ضعيف في الحجازيين[97]، وللحديث طرق أخرى ضعّفها جميعاً الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري[98]. وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه أحمد من التفريق بين حديثه.

وقال أيضاً عن حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً: "من قاء أو رعف فأَحدث في صلاته، فليذهب فليتوضأ، ثم ليبنِ على صلاته": "صوابه مرسل"[99].

وأكّده الدار قطني فقال: "أصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي مرسلاً"[100]. وابن جريج –شيخ إسماعيل في هذه الراوية التي أخطأ فيها– مكيٌّ[101].

2) <u>فرج بن فضالة التنوخي:</u>

قال ابن هانئ: "وسُئل –يعني أبا عبد الله– عن: فرج بن فضالة؟ فقال: أما ما روى عن الشاميين فصالح الحديث، وما روى عن يحيى بن سعيد فمضطرب الحديث"[102].

وقال أبو داود: قلت لأحمد: فرج بن فضالة؟ قال: "إذا حدّث عن الشاميين فليس به بأس، ولكن حديثه عن يحيى ابن سعيد مضطرب"[103].

فدلّ ما تقدم على قبول الإمام أحمد لرواية فرج بن فضالة عن أهل الشام دون غيرهم من البلدان، ويبدو لي أنّ ما تقدم يقيّد ما رواه معاوية بن صالح، عن أحمد بن حنبل: "ثقة"[104]، وما رواه أبو داود قال: سمعتُ أحمد بن حنبل سئل عن إسماعيل بن عياش: هو أثبت أو أبو فضالة؟ قال: "أبو فضالة يحدّث عن ثقات أحاديث مناكير"[105].

وقد انفرد الإمام أحمد بهذا التفريق، ولم يشاركه في ذلك غيره.

وكلام أئمة الجرح والتعديل في فرج يدل على ضعفه مطلقاً[106]، باستثناء ما ورد عن ابن معين من توثيقه في بعض الروايات عنه[107].

3) <u>معمر بن راشد البصري.</u>

قال الإمام أحمد في رواية الأثرم عنه: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إليَّ من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر –يعني باليمن–، وكان يحدّثهم بخطأ بالبصرة"[108].

ففي هذا القول ميّز الإمام أحمد بين حديث معمر باليمن، وحديثه بالبصرة، فقبله في الأول، ورده في الثاني؛ وذلك لأنّ كتبه لم تكن معه بالبصرة عندما دخلها، وكان قدومها إليها لزيارة أمه كما ذكر الذهبي[109]، وقد كان يحدّث فيها من حفظه، فوقع منه الاضطراب كما صرّح بذلك يعقوب بن شيبة[110]، ووافق الإمامَ أحمد في هذا التوثيق النسبي المقيّد بالمكان: أبو حاتم[111]، وابن معين وزاد حديثه بالكوفة أيضا[112]، ويعقوب بن شيبة، والذهبي[113]، وابن حجر[114]، وما قاله الإمام أحمد هو الصواب فيما يبدو لي إذا لم يوافقه غيره من الثقات خلافاً لمن أطلق القول بتوثيقه دون تمييز، كالعجلي[115]، والنسائي[116] وابن حبان[117] وابن منجويه[118].

ومما وقع فيه الاختلاف بالبصرة واليمن: حديثه عن الزهري عن سالم عن أبيه "أنّ غيلان أسلم وتحته عشر نسوة" الحديث.

قال أحمد في رواية ابنه صالح: "معمر أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان، ورجع باليمن، فجعله منقطعاً"[119].

فهذا الحديث حدّث به معمر بالبصرة متصلاً إلى ابن عمر، وهو خطأ، والصواب أنّه من مراسيل الزهري كما رواه فيما بعد باليمن.

ومن نماذج ما حدّث به بالبصرة فأخطأ فيه: ما رواه عبد الله قال: حدّثني أبي قال حدّثنا إسماعيل بن علية قال حدّثنا معمر عن الزهري عن علي بن محمد بن علي: "أنّ النبي ﷺ نهى عن متعة النساء" قال أبي: إنما هو عبد الله وحسن ابنا علي عن أبيهما، ولكن كذا قال معمر"[120] يعني بالبصرة.

فبيّن الإمام أحمد خطأ معمر في هذا الإسناد عندما جعله عن علي بن محمد، وقد رواه على وجهه الصحيح في المسند من طريق معمر عن الزهري عن الحسن، وعبد الله ابني محمد بن علي به[121].

ومما يلتحق بهذا النوع من التوثيق النسبي المختص بالمكان: من سمع من شيخ في مكان فضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فلم يضبط:

ومن نماذج ذلك: حديث عبد الرزاق ابن همام الصنعاني عن شيخه سفيان الثوري، فقد قوّى الإمام أحمد روايته عنه باليمن، وضعّف روايته عنه بمكة، وحكم عليها بالاضطراب الشديد فقال –كما في رواية الأثرم–: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جداً، روى عن عبيد الله أحاديث مناكير هي من حديث العمري، وأما سماعه باليمن فأحاديث صحاح"[122].

وقد علّل الإمام أحمد بعض الأحاديث بناءً على هذا التفريق، فقال عندما ذُكِر له حديث عبد الرزاق عن الثوري عن قيس عن الحسن بن محمد عن عائشة قالت: "أُهدِي للنبي ﷺ وشيقة لحم وهو محرم يأكله"[123].

فجعل أحمد ينكره إنكاراً شديداً. وقال: "هذا سماع مكة"[124].

ومما يلحق به أيضاً: من حدّث عنه أهل بلد فحفظوا حديثه، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموه.

ومن نماذج ذلك:

– زهير بن محمد، فهو في نفسه ثقة، حيث قال فيه الإمام أحمد – كما في رواية أبي داود– "لم يكن به بأس"[125]، وقال أيضاً – كما في رواية إسحاق بن حنبل– "ثقة"[126].

ولكنه فصّل القول في مرويات أهل الأمصار عن زهير التميمي، وبيّن أنّ روايات العراقيين عنه مستقيمة، وأما روايات الشاميين عنه فمنكرة.

قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن محمد الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عامر، أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التنيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة، أو نحو هذا، فأما بواطيل فقد قاله"[127].

وعلل ذلك ابن عدي بقوله: "ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم وله غير هذه الأحاديث ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه"[128].

ووافقه على ذلك التفصيل البخاري، وابن عدي، وابن حجر، وغيرهم[129].

ونستخلص من جميع ما سبق من نماذج أنّ من كان من الرواة هذا حاله كان التوثيق في حقه توثيقاً نسبياً مقيّداً، واحتاج الأمر إلى تتبع حاله، وأقوال الأئمة فيه، وتوجيه تلك الأقوال بما يناسبه، وتمييز ما حدّث به في بلد ما دون البلاد الأخرى التي لم يتقن فيها حديثه بسبب قلة مكثه بين ظهرانيهم، أو سماعهم منه في حال شيخوخته وكبره، أو عدم اصطحابه لكتبه، أو بسبب الآخذين عنه من أهل تلك البلاد، ونحو ذلك.

المبحث الخامس:

توثيق الراوي في زمن معين دون غيره من الأزمان.

قد يوثّق الإمام أحمد بعض الرواة في وقت دون آخر، وزمان دون زمان؛ وذلك لتفاوت ضـــبطهم وإتقانهم بتفاوت الأزمان، وطروء ما يخل بحفظهم من ذهاب بصرهم، أو احتراق كتبهم، أو ضياعها، أو خرف أصابهم بسبب كبر سنهم، ونحو ذلك، وقد وقفتُ على عدد من الصور التي وثّق فيها الإمام أحمد بعض الرواة ذلك النوع من التوثيق النسبي المقيد، وهي:

أولاً: توثيق الراوي في زمن إبصاره.

قد يكون الراوي ثقة في حديثه، فيطرأ عليه طارئ فقدان البصـر فيعمى، فيكون ذلك سـبباً في سوء حفظه، والغلط في روايته، أو قبوله التلقين من غيره، ومن الرواة التي ميّز الإمام أحمد حديثهم قوةً وضعفاً بناءً على هذا القيد:

أ- عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

كان الإمام أحمد يرى أنّ الإبصار حد فاصل بين زمن ضبط عبد الرزاق بن همام، وعدمه، ولذلك قال فيه مقولته التي سأوردها لاحقاً؛ لأنَّ عبد الرزاق قد فقد بصره في آخر حياته، وصار يقبل التلقين، فاستحق التضعيف في ذلك الزمن، والتوثيق فيما قبله.

قال ابن هانئ: سألت أبا عبد الله: مَن سمع من عبد الرزاق سنة ثمان –يعني سنة ثمان ومائتين–؟ قال: "لا يُعبأ بحديث مَن سمع منه وقد ذهب بصره، كان يُلقَّن أحاديث باطلة"[130].

وقال أيضاً في رواية ابن هانئ أيضاً: "كانوا يلقّنونه بعدما ذهب بصره"[131].

وقال أيضاً –كما في رواية الأثرم–: "مَن سمع من عبد الرزاق بعدما عُميّ فليس بشيء، وما كان في كتبه فصحيح"[132].

فميّز الإمام أحمد في الروايات السـابقة بين زمنين في حديث عبدالرزاق، الأول: زمن إبصـاره، وكان ذلك قبل المائتين، والثاني: زمن ذهاب بصره، وفقدانه له، فقبله في الأول، وردَّه في الثاني لقبوله التلقين.

قال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن حنبل. قال: "أتينا عبد الرزاق قبل المائتين، وهو صـحيح البصـر، ومن سـمع منه بعد ما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع[133].

وقد أثّر فقدان عبد الرزاق بن همام لبصره على حفظه وضبطه، وذلك بسبب اعتماده على كتابه في حال إبصاره، فكان حديثه جيداً وقتئذٍ، فلما أضرّ صار يحدّث من حفظه، فوقع منه الخلط والوهم.

قال الإمام أحمد: "مَن سمع من الكتب فهو أصح"[134].

ولذلك أعلّ الإمام أحمد حديثه عن معمر عن الزهري عن أبي ســـلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: "الخيل معقود في نواصيها الخير". بقوله: "لم يكن في أصل عبد الرزاق"[135].

وهذا الحديث لم يخرجه الإمام أحمد في مسـنده من هذا الطريق، وأخرجه من طريق آخر عن سـهيل عن أبيه عن أبي هريرة في مسنده برقم 7553، وكذا الطيالسي في مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه برقم 33496 برقم 2437 والترمذي في جامعه برقم 1636، وأخرجه أحمد من طرق أخرى منها: عن ابن عمر في مســـنده برقم5102، 5200، 5768، ومن طريق أبي سعيد الخدري 11364 وغيرهما.

وقد أعلّ الإمام أحمد هذا الحديث بأنّه لم يجده في أصـل عبد الرزاق، وكان الإمام أحمد قد كَتَبَ كتب عبد الرزاق عندما كان بصـيراً، ولما كان هذا الحديث مخالفاً لما عنده من الأصـول، ردّه ولم يقبله، وفي ذلك إشـارة إلى أنّه قد أُدخل

عليه، وهو الصواب، ويدل على ذلك أنّ الحديث لا وجود له في مصنف عبد الرزاق. وقد أخرجه من هذا الوجه أبو عوانة في مسنده (7276).

قلت: قد وافق الإمامَ أحمد في ذلك كلّ من يحيى الذهلي، والدارقطني[136].

وقد رواه إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سهل بن الحنظلية مرسلاً، وهو الصواب كما قال الدراقطني[137].

وقال الإمام أحمد –في رواية الأثرم– عن حديث: "النار جبار": هذا باطل، ليس من هذا شيء ثم قال: "ومن يحدّث به عن عبد الرزاق؟ قلت: حدّثني [به] أحمد بن شبويه، قال: "هؤلاء سمعوا بعدما عُمِيَ، كان يلقّن فلقّنه، وليس هو في كتابه، وقد أسندوا عنه أحاديث في كتبه كان يلقّنها بعدما عُمِيَ"[138].

وقال أيضاً في رواية الأثرم في حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ رأى على عمر ثوباً جديداً، فقال: "هذا كان يحدّث به من حفظه، ولم يكن في الكتب"[139].

وعلّق عليه بعد إخراجه له في المسند: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، عن سالم عن أبيه، ولم يتابعه عليه أحد"[140].

فهذا الحديث وهم فيه عبد الرزاق، ورواه من هذا الطريق، والصواب أنّه ليس من حديث معمر، ولا من حديث الزهري، بل من حديث أبي الأشهب مرسلاً[141].

ب- علي بن مسهر:

وصفه الإمام أحمد بقوله: "صالح الحديث، صدوق"[142]، ثم قال في رواية الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله يقول: "أمّا علي بن مسهر فلا أدري كيف أقول، ثم قال: إنّ علي بن مسهر كان قد ذهب بصره، وكان يحدّثهم من حفظه"[143].

والرواية الثانية مقيّدة للرواية الأولى، فيُميّز بين ما حدّث به علي بن مسهر من كتابه، وما حدّث به من حفظه، فيُقبل في الصورة الأولى، ويُردُّ في الثانية.

وهذا ما اعتمده ابن حجر فقال: "ثقة له غرائب بعد أن أضرَّ"[144].

وقد أنكر الإمام أحمد حديثه عن هشام عن أبيه عن عائشة: "أنّ رسول الله ﷺ كان إذا سمع المؤذن يتشهد قال: "وأنا وأنا".

وقال: "إنما هو عن هشام، عن أبيه مرسل. وقال: "علي بن مسهر له مفاريد"[145].

ولم يخرج الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده، وأخرجه أبو داود متصلاً في سننه برقم 526، والبيهقي في سننه الكبرى برقم 1788، وغيرهما.

ج- محمد بن ميمون، أبو حمزة، السكري:

قال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: "من سمع من أبي حمزة السكري، وهو مروزي، قبل أن يذهب بصره فهو صالح، سمع منه علي بن الحسن قبل أن يذهب بصره، وسمع عتاب بن زياد منه بعد ما ذهب بصره"[146].

وقال في رواية ابن هانىء: كان قد ذهب بصره، وكان ابن شقيق قد كتب عنه وهو بصير، قال: وابن شقيق أصح حديثاً ممن كتب عنه من غيره"[147].

فميّز الإمام أحمد في حديث أبي حمزة السكري بين زمانين: الأول زمن إبصاره، فقبله فيه، وزمن ذهابه فردّه فيه لتغير حفظه. ووافقه على ذلك الإمام النسائي فقال: "هو مروزي لا بأس به إلا أنّه كان ذهب بصره في آخر عمره، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد"[148].

ثانياً: توثيق الراوي في زمن مرضه.

ومن نماذج ذلك:

- **همام بن يحيى البصري.**

ميّز الإمام أحمد بين زمنين في حديث همام بن يحيى، فضعّف حديثه في أول أمره، وجوّد ما حدّث به في آخر حياته، فقال: "ومن سمع من همام بأخرة فهو أجود" وعلّل ذلك بقوله: "لأنّ همامًا كان في آخر عمره أصابته زمانة، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقل ما كان يخطئ"[149].

وقال أبو داود: "سمعتُ أحمد قال: همام يضبط ضبطاً جيداً. سمعتُ أحمد يقول: "سماع من سمع من همام بآخرة هو أصح؛ وذلك أنّه أصابته مثل الزمانة فكان يحدّثهم من كتابه، فسماع عفان، وحبان، وبهز أجود من سماع عبد الرحمن، لأنّه كان يحدّثهم يعني لعبد الرحمن –أي أيامهم– من حفظه. سمعتُ أحمد قال: قال عفان: حدثنا همام يوماً بحديث، فقيل له فيه، فدخل فنظر في كتابه فقال: ألا أراني أخطئ، وأنا لا أدري، فكان بعد يتعاهد كتابه"[150].

فبيّن الإمام أحمد أن سبب ذلك التمييز في حديث همام إنما مرجعه إلى زمن مرضه وعدمه، فقبله في الأول لاعتماده فيه على كتبه، وملازمته لها، ورده في الثاني لاعتماده على حفظه، وميّز بين تلاميذه من حيث صحة سماعهم بناءً على ذلك الضابط، فجوّد سماع حبان بن هلال، وعفان بن مسلم، لأنّ سماعهما كان متأخراً، وكان من كتابه، وقدّمهما على عبد الرحمن بن مهدي، وعلّل ذلك بأنّ سماعه منه كان قديماً، ومن حفظه قبل أن يتعاهد كتابه.

ولذلك قال الحافظ ابن حجر: "حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصَّ على ذلك أحمد بن حنبل"[151].

وقد وافقه على هذا التمييز أيضاً ابن مهدي[152]، وأبو حاتم فقال عندما سُئِلَ عن همام وأبان العطّار: من تقدّم منهما؟ قال: "همام أحب إليّ ما حدّث من كتابه، وإذا حدّث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط"[153].

ويزيد بن زريع حيث قال: " كتابه صالح، وحفظه لا يسوى شيئاً"[154].

والإمام الساجي حيث قال عنه: "صدوق سيء الحفظ، ما حدّث من كتابه فهو صالح وما حدّث من حفظه فليس بشيء"[155].

وأما جمهور النقاد فقد أطلقوا القول بتوثيقه دون تمييز[156].

ثالثاً: توثيق الراوي قبل وقت اشتغاله بالقضاء.

ومن ذلك:

- **شريك بن عبد الله القاضي.**

قال أحمد في رواية الأثرم –وذكر سماع أبي نعيم من شريك –، فقال: "سماع قديم، وجعل أحمد يصحّحه"[157].

ففرّق الإمام أحمد بين زمنين في حديث شـريك، الأول: زمن توليه للقضـاء للكوفة في آخر عمره، واشـتغاله به. والثاني: الزمن الذي سبق تولي ذلك المنصب، فردَّ حديثه في الأول، لتغيّر حفظه بسبب ولايته لمنصب القضاء، وقبله في الثاني لتفرغه للحديث، وعنايته به، وانعدام ما يصرفه عنه من المشاغل، والمناصب، واعتد برواية من سمع منه في ذلك الوقت، وهذا ما يشير إليه قوله عندما سُئِل عن سماع أبي نعيم من شريك.

ووافقه الحافظ ابن حبان على ذلك التفريق[158]، والحافظ ابن حجر فقال: " صـدوق يخطئ كثيراً، تغيّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة"[159].

وقد أطلق النقاد القول في شريك ما بين موثّق ومضـعّف، فقد وثقه العجلي، ويحيى بن معين، والنسائي، وغيرهم، وضعّفه يحيى بن سعيد، ويعقوب بن شيبة[160].

رابعاً: توثيق الراوي قبل وقت شيخوخته وخرفه.

ومن الرواة الذين وثّقهم الإمام أحمد وفق هذا القيد:

أ- **سعيد بن أبي عروبة.**

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: "كانت الهزيمة في سنة خمس وأربعين ومائة. قال أبي: ومن سمع من سعيد ابن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة، كأن أبي ضعفهم. فقلت: له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم. ثم قال: من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشر، وعبدة، فهو جيد. ثم قال: قدم سعيد الكوفه مرتين قبل الهزيمة"[161].

وقال المروذي: سألته (يعني أبا عبد الله) قلتُ: سعيد بن أبي عروبة حين قدم الكوفة سمعوا منه وهو مختلط؟ قال: لا، سماعهم جيد، لم يكن مختلطاً"[162].

ففي هاتين الراويتين ميّز الإمام أحمد بين زمنين في حديث سـعيد بن أبي عروبة: الأول: زمن صـحة عقله، وسلامته من الآفات، والثاني: الزمن الذي أصيب فيه بالخرف والتخليط بعد هرمه وشيخوخته، وعدّ سنة خمس وأربعين ومائة –وهي سنة هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن عندما خرج على أبي جعفر المنصور فقُتِلَ[163]– الحد الفاصل بين ذلك الزمنين، فقبل ما حدّث به سعيد قبل الهزيمة، واعتد برواية من روى عنه في ذلك الوقت بالكوفة، كمحمد بن بشر، وعبدة ابن سليمان، وردّ ما كان بعدها، كما قبل الإمام أحمد رواية من سمع منه بالكوفة بناءً على ذلك.

وظاهر كلام الإمام أحمد يدل على أن لسعيد رحلتين إلى الكوفة، وكلتاهما كانت في حال صحته.

وقد وردت روايات أخرى عن الإمام أحمد فيمن روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعد اختلاطه[164].

وقد وافقه على هذا القيد الزماني النسبي، جماعة من الأئمة، منهم: يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وتلميذه عبد الأعلى ابن عبد الأعلى، ودحيم، وأبو داود، وابن حبان، وابن نمير، وغيرهم[165].

وهذا التفريق هو المعتمد عند المحدّثين في التعامل مع حديث سـعيد بن أبي عروبة، وتمييز حديثه بناءً على ذلك، وعوّل عليه من صنّف في المختلطين[166].

وبهذا التفصيل نستطيع أن نقيّد قول من وثّقه مطلقاً كيحيى بن معين، وأبي زرعة، والنسائي[167].

وبناءً على ما تقدّم عن الإمام أحمد من تفصيل في حديث سعيد بن أبي عروبة ضعف حديثه عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: "كنا نمسح ونحن مع نبينا " وقال منكراً: أسأل الله العافية. فقال له أبو داود: : شعيب بن إسحاق؟ قال: شعيب سمع منه بآخر رمق[168].

فضعّف الإمام أحمد هذا الحديث؛ لأنّ شعيب بن إسحاق قد سمع من ابن أبي عروبة متأخراً.

ولذلك قال الحسين راوي سؤالات أبي داود معلقاً على الرواية السابقة: يعني أنّ شعيب بن إسحاق سمع من سعيد ابن أبي عروبة هذا الحديث بآخر رمق"[169].

ب- صالح بن نبهان مولى التوأمة بنت أمية المدني:

ورد عن الإمام أحمد توثيقه المطلق لصالح مولى التوام، حيث وصفه بقوله: "مولى التوأمة، صالح الحديث"[170].

ولكن في روايات أخرى جاء هذا التوثيق مقيّداً، وهو الذي يُحمل عليه هذا الاطلاق فيما يترجح لدي.

قال عبد الله: فقلت: لأبي: إنّ بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس، عن صالح مولى التوأمة. فقال: ليس بثقة.

قال أبي: "مالك كان قد أدرك صالحاً، وقد اختلط وهو كبير، ما أعلم به بأساً، من سمع منه قديماً، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة"[171].

وقال عبد الله أيضاً: قال أبي: "صالح مولى التوأمة ما أرى به بأس مَن سمع منه قديماً"[172].

فما تقدّم من الروايات عن الإمام أحمد يدل على أنّ توثيق هذا الراوي ليس على إطلاقه بل هو مقيّد بما حدّث به قبل شيخوخته وكبره، وأمّا ما حدّث به بعد ذلك فمردود لاختلاطه فيه.

وهذا ما أكّده الإمام البخاري حيث قال: "كان أحمد يقول: من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعّف سماعه"[173].

وبيّن الإمام أحمد أنّ سبب تضعيف الإمام مالك له أنّه أدركه في حال كبره وخرفه، وهذا ما وافقه عليه يحيى ابن معين وعندما قيل له إنّ مالكاً تركه، فقال: "إنّ مالكا أدركه بعد أن خرف"[174]، ووافقه أيضاً علي بن المديني، وابن عدي، والجوزجاني، وغيرهم[175].

وأطلق القول بتضعيفه: يحيى بن سعيد القطان، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم[176].

ج- عمرو بن عبد الله الهمداني، أبو إسحاق، السبيعي.

قال عبد الله: قلتُ له (يعني لأبيه): أيما أحب إليك السدي أو أبو إسحاق؟ قال: أبو إسحاق رجل ثقة صالح، ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بأخرة[177].

ميّز الإمام أحمد بين حديث أبي إسحاق السبيعي، وبيّن في هذه الراوية تغير أبي إسحاق السبيعي، واختلاطه في آخر حياته، وأكده في روايات الميموني، وأبي داود، وابنه صالح:

قال الميموني: قلت: لأبي عبد الله: وكان أبو إسحاق قد تأخّر؟ قال: إي والله، هؤلاء الصغار زهير، وإسرائيل يزيدون في الإسناد، وفي الكلام"[178].

وقال أبو داود: سمعتُ أحمد قال: زهير، وزكريا، وإسرائيل ما أقربهم في أبي إسحاق، في حديثهم عنه لين، ولا أراه إلا من أبي إسحاق، هو السَّبيعي. قال: قلت لأحمد: شريك منهم؟ قال: شريك سمع قديماً"[179].

وقال صالح عن أحمد: زهير، وإسرائيل، وزكريا في حديثهم عن أبي إسحاق لين، سمعوا منه بأخرة، وشريك كان أثبت في أبي إسحاق منهم، سمع قديماً"[180].

وقال أبو داود أيضاً: قلتُ لأحمد: إسرائيل أحب إليك أو زهير في أبي إسحاق؟ قال: ما فيهما بحمد الله إلا يُخطئ، وما أراه إلا من أبي إسحاق"[181].

فميّز الإمام أحمد بين الرواة الذين حدّثوا عن أبي إسحاق قبل اختلاطه كشريك بن عبد الله النخعي، ومن حدّث عنه بعده كزهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبي زائدة.

وقد أنكر الإمام الذهبي أن يكون أبو إسحاق قد اختلط فقال: "أبو إسحاق السبيعي من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنّه شاخ، ونسي، ولم يختلط"[182].

وقال أيضا: "وهو ثقة حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغيّر حفظه تغيّر السن، ولم يختلط"[183].

وهذا يعني أنّ حديثه صحيح عند الذهبي حتى يتبين الغلط فيه، مع كون القديم أصح.

ولكن الذي يبدو لي رجحانه ما ذهب إليه الإمام أحمد من وصف السبيعي بالاختلاط، لما رواه أبو زرعة قال: حدّثني عبد الله بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو قال: جئتُ محمد بن سوقة معي شفيعاً عند أبي إسحاق فقلت لإسرائيل: استأذن لنا الشيخ، فقال لنا: صلى بنا الشيخ البارحةَ فاختلط قال: فدخلنا عليه، فسلمنا وخرجنا"[184].

وهذا ما رجحه ابن الصلاح، وابن حجر، وغيرهما[185].

هذا وقد أطلق يحيى بن معين، والنسائي، والعجلي، وأبو حاتم القول بتوثيقه[186].

خامساً: توثيق الراوي قبل زمن احتراق كتبه.

فقد يكون الراوي ثقة، ضابطاً لما يرويه، ثم يطرأ عليه طارئ، فتذهب بسببه أصوله، من احتراق أو فقد، فيضطر أن يحدّث من كتب غيره، فيقع منه الوهم والخلط، ومن الرواة الذين ميّز الإمام أحمد حديثهم بناءً على هذا الضابط:

- **عبد الله بن لهيعة:**

وثّق الإمام أحمد عبد الله بن لهيعة، وأثنى على ضبطه وإتقانه فقال: "مَن كان مثل ابن لهيعة بمصرَ في كثرة حديثه، وإتقانه، وضبطه"[187].

ولكن هذا الإطلاق مقيّد بما رواه المروذي عنه، قال: سألتُ أبا عبد الله عن ابن لهيعة؟ فليّن أمرَه، وقال: من سمع منه متقدماً"[188].

فميّز الإمام أحمد بين زمانين في حديث ابن لهيعة، وجعل الفاصل بينهما هو حادثة احتراق كتبه، وكان ذلك قبل وفاته بأربع سنوات[189]، فمن سمع منه قبل تلك الحادثة فحديثه صحيح، ومن سمع بعدها فحديثه مردود، وذلك لقبوله التلقين، وأكدّ ذلك في قوله: "من كتب عنه قديماً فسماعه صحيح"[190]. وقوله أيضاً: " احترقت كتب ابن لهيعة، كان رشدين بن سعد قد سمع منه كتبه، فكانوا يأخذون كتبه، فلا يأتونه بشيء إلا قرأ"[191].

ولذلك كان أحمد يضـــعّف حديث المتأخرين عنه، فقال: " قتيبة، ويحيى بن يحيى النيســـابوري آخر من ســـمع منه"[192].

ووافقه على هذا التفصـــيل في حديث ابن لهيعة: عمرو بن علي الفلاّس، والســـاجي، وعبد الغني الأزدي، وابن حجر، وغيرهم[193].

وضعّفه آخرون مطلقاً كوكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين، والنسائي، وغيرهم[194].

وما تقدّم عن الإمام أحمد من التفريق بين أحاديث الرواة من حيث زمن تحديثهم، له أثره الكبير في الحكم على قبول الحديث أو رده بناءً على ذلك التمييز، ومن الثابت عند المحدّثين قبول ما حدثّ به المختلط قبل زمن اختلاطه، ورد ما حدّث به بعد الاختلاط، والتوقف فيما لم يتميز من حديثه[195].

خاتمة البحث.

وفي نهاية المطاف أرى من الضرورة بمكان بيان أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وهي:

1- لم تتعرض كتب السابقين لبيان مصطلح التوثيق النسبي من حيث التأصيل والتنظير، ولكنها فاضت بكثير من الأحكام النسبية التي توثّق بعض الرواة الضعفاء في حالات معينة، واعتبارات مخصوصة.

2- أولى الإمام أحمد مســـألة التوثيق النســـبي واختلاف أحوال الرواة وهيئات التحديث عنهم عناية كبيرة في تعليلاته الكثيرة، أو في إجاباته على أسئلة تلاميذه، ويظهر ذلك بوضـوح من خلال تمييزه لأحوال الراوي الواحد، واختلاف أحكامه عليه باختلاف الزمان، والمكان، والشيخ، والتلميذ، وكيفية الأداء، وغير ذلك.

3- ضـرورة العناية بمسـالة التوثيق النسبي المقيد بشيخ أو تلميذ أو مكان أو زمان أو غيره؛ وذلك لما له من أثر كبير على الراوي والمروي، وضرورة مراعاة ذلك في الحكم على الرواة والأحاديث.

4- كشـف الإمام أحمد –رحمه الله تعالى– عن أن بعض الرواة قد تختلف حاله باختلاف شـيوخه، أو اختلاف مواطن تحديثه، أو اختلاف أوقاته، وقد تتبع الباحث هذه المواطن، وقارنها بآراء غيره من النقاد الذين قد يوافقه بعضـــهم فيها تارةً، ويخالفه فيها آخرون تارةً أخرى.

5- يوثّق الإمام أحمد بعض الرواة توثيقاً نســـبياً مقارناً بغيره من الرواة، وأغلب هؤلاء الموثقين توثيقاً نســـبياً هم من الأقران في السن والحفظ.

6- بيّن البحث ضـــرورة التوفيق بين الأقوال المختلفة الواردة عن الإمام أحمد في الراوي الواحد، وحمل المطلق منها على المقيّد في كثير من الأحايين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

(1) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت 834هـ/1431م)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلمية، بيروت. ومحمد بن مكرم بن منظور (ت سنة 711هـ/1311م)، **لسان العرب**، ، دار صادر، بيروت، (ط1) مادة وثق.

(2) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ) **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 3، 14.

(3) محمد رواس قلعجي، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ/1988م، 499/1.

(4) ابن منظور، **لسان العرب**، 371/10.

(5) **المصدر السابق**، مادة وثق.

(6) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ) **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، 452/26.

(7) علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت 471هـ/1078م)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط1)، 1405هـ، 308.

(8) عبدالرحمن بن أحمد المشهور بابن رجب (ت 795هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407هـ، (ط1)، 2/ 663.

(9) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ-1449م)، **النكت على ابن الصلاح**، تحقيق: د. ربيع ابن هادي عمير المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 1415هـ-1994م، 77/2.

(10) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، 663/2.

(11) **سؤالات المروذي**: رقم 249.

(12) **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (ط1)، 1414هـ، رقم 300.

(13) ينظر: عبدالرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ط1)، 1952م، 191/2. وأحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: يحيى مختار، دار الفكر، بيروت، (ط3)، 1409هـ، 300/1. وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ/1348م)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، (ط1)، 1413هـ، 47/1. **وميزان الاعتدال**: 401/1. وأحمد بن علي بن حجر السقلاني (ت 852 هـ-1449م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، الرياض، 1406هـ، ص107. ومحمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الذهبي الشافعي (ت 577- 1181م)، **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت، ص19.

(14) أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت 303هـ/915م)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، 1396هـ، (ط1) ترجمة 30.

(15) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ/855م)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد، المكتب الإسلامي، بيروت، 1408هـ، (ط1)، رقم 5675.

(16) ينظر: قول البخاري في: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (458هـ/1066م)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1414هـ/1994م، ج1، ص89. وينظر: أنموذجا آخر في: مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، 1420هـ-1999م، (ط1)، رقم 399، 1889.

(17) ينظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**: 435/2. وأحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي الكوفي (261هـ)، **معرفة الثقات**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، 1405هـ، (ط1)، ج1، ص250. ويوسف ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف المزي، **تهذيب الكمال**، تحقيق: الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ، (ط1)، ج7، ص196-198. والذهبي: **الكاشف**، ج1، ص273.

(18) **سؤالات أبي داود**، رقم 303.

(19) ابن حنبل: **العلل** رقم 3141.

(20) **المصدر السابق** رقم 4128.

(21) **المصدر السابق**: رقم 5914.

(22) ابن حنبل: **العلل** رقم 2412.

(23) أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت 270هـ/965م) **المجروحين من المحدّثين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ج2، ص190.

(24) ابن عدي، **الكامل**، 5، 3.

(25) ينظر: النسائي: **الضعفاء والمتروكين**، ص73. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 213/6، والمزي، **تهذيب الكمال**، 241/14. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص293.

(26) أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت 241هـ/855م)، **المسند**، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط1)، ج1، ص73، رقم 532.

(27) ابن حبان، **المجروحين**، 296/2.

(28) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المشهور بالخطيب البغدادي (463هـ/1071م)، **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص59. وأبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي، **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، 1404هـ/1984م، (ط1)، ص208.

(29) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج7، ص232. وابن حبان، **المجروحين**، ج2، ص303. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج6، ص126- 127. وأبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد المشهور بابن الجوزي (ت 550هـ/1155م)، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1406هـ، (ط1)، ج3، ص54. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج25، ص100-102.

(30) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 114/9.

(31) ابن حبان، **المجروحين**، 2، 297.

(32) ابن حنبل، **العلل** رقم 726، 2667.

(33) **المصدر السابق** رقم 1281.

(34) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ-1449م)، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر، بيروت، 1404هـ، (ط1)، ج9، ص121.

(35) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، 25، 132.

(36) ينظر: الذهبي، **الكاشف**، 2، 167.

(37) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**: 132/25. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، 475.

(38) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، 2، 236.

(39) ينظر: المزي، **تهذيب الكمال**، 25، 132.

(40) ينظر: ابن حبان، **الثقات**، 7، 442.

(41) ابن حنبل، **العلل**، رقم 688، وشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ/1348م)، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط1)، ج1، ص259.

(42) المزي، **تهذيب الكمال**، 25، 131.

(43) ينظر: ابن حنبل، **المسند**، حديث رقم 176، 178، 228، 612، 615، 616، 617، 618، 620، وغيرها.

(44) ينظر: **المصدر السابق**، حديث رقم: 229، 627، 880، 984، 1123، وغيرها.

(45) **سؤالات أبي داود**، رقم 328.

(46) المزي، **تهذيب الكمال**، 26، 464.

(47) نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (807هـ/1405م)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، 1407هـ، ج7، ص338.

(48) المزي: **تهذيب الكمال**، ج26، ص463.

(49) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 9، 405.

(50) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 8، 102. والخطيب، **تاريخ بغداد**، 3، 277. والمزي، **تهذيب الكمال**، 26، 462- 464.

(51) ينظر: حديث رقم 1883، 3048، 3049، 3050، 3051، 3052، 6866، 6867، 9286، وغيرها، ومن النماذج الأخرى للرواة الذين وثقهم الإمام أحمد في بعض شيوخهم: شريك بن عبدالله القاضي، ينظر: **العلل**، رقم 348، **وسؤالات المروذي**، رقم 24. وعكرمة بن عمار العجلي، البصري، وينظر: **العلل**، رقم 733، 3255. وفرج بن فضالة، أبو فضالة، التنوخي الحمصي، وينظر: **سؤالات أبي داود**، 300، **وسؤالات ابن هانئ**، رقم 2173. ونَجِيح بن عبد الرحمن، أبو معشر، **السِّنْدِيُّ المدني**، وينظر: ابن عدي، **الكامل**، ج7، ص52. ويحيى بن سليم القرشي الطائفي الخرّاز، ينظر: **سؤالات المروذي**، رقم 251، 252. **وسؤالات أبي داود**، رقم 238. **العلل**، رقم 3150.

(52) ينظر: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت 902هـ)، **فتح المغيث**
شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، 1403هـ، (ط1)، ج1، ص16.

(53) **سؤالات أبي داود**: رقم 439.

(54) ابن حنبل: **العلل** رقم 1468.

(55) ينظر: العجلي: **معرفة الثقات**، 220/1. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 238/2. وابن حبان، **الثقات**، 52/6. وسليمان ابن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي (ت 474هـ/1082م)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، 1406هـ/1986م، ج1، ص384. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 225/1، **تقريب التهذيب**: ترجمة 104.

(56) أحمد بن علي الأزهري، **مرويات الاثرم عن الإمام أحمد بن حنبل في غير كتابه السؤالات**، جمع محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1428هـ/2003م، (ط1)، رقم 38. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج2، ص62.

(57) شـمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـــ/1348م)، **سـير أعلام النبلاء**، تحقيق: شـعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ، (ط9)، ج7، ص100.

(58) ابن حبان، **الثقات**، 6، 145.

(59) حيث قال: " ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدّث من حفظه". ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص138.

(60) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، 1، 266. وابن أبي حاتم **الجرح والتعديل**، 2، 504. وابن حبان، **الثقات**، 6، 144. وابن عدي الكامل، 2، 117. والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 7، 100. و**الكاشف**، 1، 291. و**ميزان الاعتدال**، 2، 117.

(61) ينظر: نماذج لذلك: 312، 1288.

(62) **سؤالات أبي داود**: رقم 198.

(63) شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ/1348م) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان – بيروت، 1407هـ/1987م، (ط1)، ج12، ص279.

(64) **مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود** برقم 1948.

(65) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 6، 315.

(66) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ـ **رواية أبي خالد الدقاق**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف دار المامون للتراث، دمشق، ص93.

(67) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 395/5. والعجلي، **معرفة الثقات**، 97/2. والباجي، **التعديل والتجريح**، 896/2. والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، 269/1.

(68) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج4، ص430.

(69) مرويات الأثرم برقم 167. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 24/6.

(70) مرويات الأثرم برقم 167. والخطيب، **تاريخ بغداد**، 11، 5.

(71) ابن حبان، **الثقات**، 426/8. والخطيب، **تاريخ بغداد**، 3/11. والذهبي، **الكاشف**، 673/1. و**ميزان الاعتدال**، 430/4. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص367. و**تهذيب التهذيب**، 390/6.

(72) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج6، ص24. ومن النماذج الأخرى في توثيق الإمام أحمد للراوي اذا حدّث من كتابه دون حفظه: إبراهيم بن سـعد الزهري المدني، ينظر: **المنتخب من العلل**، رقم 109. وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصـري، ينظر: **سؤالات أبي داود**، رقم 530.

(73) ابن حنبل، **العلل**، رقم 2556.

(74) ينظر: أقوالهم في: ابن حبان، **المجروحين**، 120/1. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 198/2. وابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، 282/1–284. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، 408/1–409. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 289/1،

(75) **سؤالات الميموني**، رقم 481.

(76) قال حرب بن إسماعيل الكرماني الحنظلي: سألت أحمد بن حنبل ، عن رشدين بن سعد فضعفه ، وقدم ابن لهيعة عليه. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج3، 413.

(77) ورد توثيقه له في رواية أبي القاسم عنه، قال: "أرجو أنّه صالح الحديث". المزي، **تهذيب الكمال**، 9: 139.

(78) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المشـهور بالخطيب البغدادي (463هـــ/1071م)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص134.

(79) الهيثمي، **مجمع الزوائد**، 10، 31.

(80) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 513/3. وابن حبان، **المجروحين**، 303/1. وابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، 284/1. والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، 66/2. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، 75/3. و**تهذيب الكمال**، 191/9. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص209.

(81) **سؤالات أبي داود**، رقم 300.

(82) **سؤالات المروذي**، 249.

(83) ينظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، 6، 226.

(84) ينظر: ابن حبان، **المجروحين**، 1/ 124- 125.

(85) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزبه الجعفي البخار (ت 256هـ/870م)، **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، ج2، ص345.

(86) ينظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، 6، 224.

(87) **المصدر السابق**، 6، 226. وابن حبان، **المجروحين**، 1، 128.

(88) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 191/2.

(89) ينظر: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي (ت 277هـ/890م)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1999م، ج2، ص246.

(90) ابن عدي، **الكامل**، 1، 300.

(91) ينظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، 1، 88.

(92) ينظر: **الكاشف**، ج1، ص248.

(93) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 1، 109.

(94) ينظر: النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص16.

(95) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، 1، 401.

(96) ينظر: ترجمته: الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، 148/1. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 321/10.

(97) ينظر: النسائي، **السنن الكبرى**، 1، 89.

(98) 1، 409.

(99) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، 1، 402.

(100) علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الدَّارَقُطْنِيّ (ت 385هـ/918م)، **السنن**، ج1، ص154.

(101) ينظر: ترجمته: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت 270هـ/965م)، **مشاهير علماء الأمصار**، تحقيق: م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1959م، ص145. والذهبي، **الكاشف**، ج1، ص654.

(102) إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، **سؤالات ابن هانئ**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، 1400هـ، رقم 2173.

(103) **سؤالات أبي داود**، رقم 304.

(104) المزي، **تهذيب الكمال**، ج23، ص158.

(105) **المصدر السابق.**

(106) ينظر: حاله في: **المصـــدر الســـابق**، والبخاري، **التاريخ الكبير**، ج7، ص134. وابن حبان، **المجروحين**، ج2، ص206. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج5، ص415.

(107) المزي: **تهذيب الكمال**، ج23، ص158.

(108) **المصدر السابق**، ج18، ص57.

(109) ينظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج7، ص8.

(110) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص766.

(111) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج8، ص256.

(112) ينظر: الباجي، **التعديل والتجريح**، ج2، ص742. وابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص774.

(113) ينظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت 748هـ/1348م)، **من تكلم فيه وهو موثق**، تحقيق: محمد شكور أمرير الميادیني، مكتبة المنار، الزرقاء، 1406ه، (ط1)، ص179.

(114) ابن حجر: **تقريب التهذيب**، 541.

(115) ينظر: العجلي: **معرفة الثقات**، 2/290

(116) أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصـــاري، **خلاصـــة تذهيب تهذيب الكمال في أســـماء الرجال**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، 1416ه، (ط5)، ص38.

(117) ينظر: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (ت 270هـــ/965م)، **الثقات**، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، 1395ه، (ط1)، ج7، ص484.

(118) ج2، ص227.

(119) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص769.

(120) ابن حنبل، **العلل**، رقم 3797.

(121) ينظر: ابن حنبل، **المســـند**، حديث رقم 1203، ومن النماذج الأخرى في توثيق الراوي في بلد معين دون غيره من البلدان، الوليد بن مسلم الدمشقي، ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي (774هـ)، **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، لابن عبد الهادي، دار الراية، الرياض، ص169. ويزيد بن هارون السلمي الواسطي، ينظر: **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح**، الدار العلمية، الهند، 1408ه/1988م. رقم 1605.

(122) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص770.

(123) عبد الرزاق بن همام الصـنعاني (ت 211هـــ/827م) **المصـنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسـلامي، بيروت، 1403هـ، (ط2)، برقم 8324. من طريق سفيان الثوري عن قيس بن مسلم به، وفيه "وشيقة ظبي" وأخرجه أحمد في المسند برقم 25924 من طريق عبد الرزاق به.

(124) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، ج2، ص771.

(125) **سؤالات أبي داود**، رقم 228.

(126) المزي، **تهذيب الكمال**، ج9، ص419.

(127) مرويات الأثرم عن أحمد في غير كتابه السؤالات، رقم 85، والمزي، **تهذيب الكمال**، ج9، ص418.

(128) ابن عدي: **الكامل**، ج3، ص222.

(129) ينظر: **المصدر السابق**، والبخاري، **التاريخ الكبير**، ج3، ص427. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج3، ص301. و**تقريب التهذيب**، ت 217.

(130) **سؤالات ابن هانئ**، 2285.

(131) **المصدر السابق**، 2106.

(132) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ-1449م) **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، ص419.

(133) عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، **التاريخ**، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1996م، (ط1)، 1160.

(134) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج6، ص279.

(135) ابن رجب، : **شرح علل الترمذي**، ج2، ص757.

(136) **المصدر السابق**.

(137) ينظر: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الدَّارَقُطْنِيّ (ت 385هـ/918م)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، 1405هـ/ 1985م، ج9، ص253.

(138) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج4، ص342- 343. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج6، ص279.

(139) ابن رجب، : **شرح علل الترمذي**، ج2، ص756.

(140) ابن حنبل، **المسند**، ج12، ص253.

(141) ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج3، ص356. وأحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت 303هـ/915م) **السنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ/1991م، (ط1)، ج6، ص85.

(142) ابن حنبل، **العلل**، رقم 3132.

(143) محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد العقيلي (ت 322هـ) **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، بيروت، 1404هـ، (ط1)، ج3، ص251.

(144) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص405.

(145) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص755.

(146) **سؤالات أبي داود**: 561.

(147) **شرح علل الترمذي**، ج2، ص754.

(148) **المصدر السابق**.

(149) ابن حنبل، **العلل**: رقم 683.

(150) **سؤالات أبي داود**: رقم 490.

(151) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج11، ص61.

(152) ينظر: ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص758.

(153) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج9، ص108.

(154) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج7، ص93.

(155) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج11، ص61.

(156) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ج2، ص334. وابن حبان، **الثقات**، ج7، ص586. وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج11، ص60- 61.

(157) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص760.

(158) ينظر: ابن حبان، **الثقات**، ج6، ص444.

(159) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت 266.

(160) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ج1، ص453. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج4، ص366. وابن الكيال، **الكواكب النيرات**، ص47. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج3، ص373. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج12، ص468–470.

(161) ابن حنبل، **العلل**، رقم 86، 1110.

(162) **سؤالات المروذي**، رقم 254.

(163) ينظر: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت 310هـ –923)، **تاريخ الأمم والملوك**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص461.

(164) ينظر: ابن حنبل، **العلل**، رقم3093، 4653، 5315، 5343. و**مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود**، 1744، 1745.

(165) ينظر: ابن عدي: **الكامل**، ج3، ص393– 396. والعقيلي، **الضعفاء الكبير**، ج2، ص111–112. 112. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج11، ص9–10. وابن الكيال، **الكواكب النيرات**، ص37.

(166) ينظر: ابن الكيال: **الكواكب النيرات**، ص37. وصلاح الدين، خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت 761هـ)، **المختطلين**، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1417هـ/1996م، (ط1)، ص41.

(167) ينظر: أقوالهم في: المزي، **تهذيب الكمال**، ج11، ص8.

(168) **سؤالات أبي داود**، رقم 2.

(169) **المصدر السابق**.

(170) ابن حنبل، **العلل**، 3234.

(171) **المصدر السابق**، رقم 2382.

(172) **المصدر السابق**، رقم 4779.

(173) محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، السلمي الترمذي (ت 279هـ/892م) **علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي**، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، 1409هـ، (ط1)، ج1، ص34.

(174) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج4، ص417. والعلائي، **المختلطين**، ص58.

(175) ينظر: ابن عدي، **الكامل**، ج4، ص57. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج13، ص101. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج3، ص416.

(176) ينظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج4، ص417. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج1، ص101. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج3، ص416.

(177) **العلل** رقم 2611.

(178) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص710.

(179) **سؤالات أبي داود**، رقم310.

(180) **مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح**، رقم 1158.

(181) **سؤالات أبي داود**، 310.

(182) الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج5، ص326.

(183) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج5، ص394

(184) **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، ص223.

(185) ينظر: **مقدمة ابن الصلاح**، ص392- 393. و**تقريب التهذيب**، ت423.

(186) ينظر: العجلي، **معرفة الثقات**، ج2، 179. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج6، ص 242. والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج1، ص114. ومن نماذج هذا النوع أيضاً: عطاء بن السائب الثقفي الكوفي، ينظر: **العلل**، 5374.

(187) **سؤالات أبي داود**: رقم 256، والذهبي، **الكاشف**، ج1، ص590.

(188) **سؤالات المروذي**، ص76.

(189) ينظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، ج5، ص182.

(190) الفسوي: **المعرفة والتاريخ**، ج2، ص110.

(191) **سؤالات أبي داود**، 256.

(192) ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، ج2، ص756.

(193) ينظر: ابن عدي، **الكامل**، ج4، ص145. والعلائي، **المختلطين**، ص65. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج4، ص168. وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت 319.

(194) ينظر: النسائي، **الضعفاء والمتروكين**، ص64. وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج5، ص146. والمزي، **تهذيب الكمال**، ج15، ص490- 492. والذهبي، **ميزان الاعتدال**، ج4، ص167.

(195) ينظر: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ/1449م)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، 1422هـ، (ط1)، ص129. وعبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر بن محمد سابق الدين خضر الخضيري الأسيوطي (ت 911هـ/1505م)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج2، ص372- 374.